

## شرح مراقي السعود - 65 | كتاب القياس - 3- الفرع | الشیخ

محمد محمود الشنقطی

محمد محمود الشنقطی

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على افضل المرسلين. خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس السادس والخمسين من التعليق على كتاب مراكز سعود. بسم الله. بسم الله الرحمن الرحيم - 00:00:00

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد فقد قال الناظم رحمه الله تعالى على فصل الفرع. الحكم في رأي وما تشبه من المحل عند جل النباء. نعم آآ - 00:00:20

آآ هذا ركن من اركان القياس هي الاصل والفرع والحكم والعلة. فمن اركان القياس الفرع اختلف في الهرع ما المقصود به؟ هل المقصود به اه المحل المشبه او حكمه. يعني مثلا هل اه الفرع - 00:00:40

هو النبیذ في تشبيهه على آآ الخمر او هو حكمه. نعم. والجمهور على انه المحل المشبه ان الفرع هو النبي والاصل طبعا هو الخمر. نعم. وجود الجامع به متعم شرط وفي القطع الى القطع انتما. الفرع لابد ان يوجد فيه الجامع بين الاصل والفرع متم - 00:01:11

تماما لا يکفي فيه وجود آآ جزء من العلة فمثلا آآ على قول المالکية يرون ان علة طعام الربا هي الاقتیات والادخار اه لا يکفي عندهم مثلا وجود جزء من هذه العلة بل لابد من العلة كاملة - 00:01:41

وكذلك مثلا علة آآ القصص هي القتل العمد العدوان لمکافی لابد من وجود الجامعة تاما ولا يکفي وجود جزء منه فقط. وفي القطع الى القطع تماما. يعني ان آآ القياس اذا كان قطعيا - 00:02:06

فلا بد من ان تكون آآ العلة مقطوعا بها ومقطوعا بوجودها في الفرع. نعم. وان تكون ظنية فالادون بهذا القياس علم دونوا اذا كان الوصف المعلم به ظنية فيسمى القياس الادواء. وذلك كتعليق الشافعية - 00:02:26

الرابع في التفاح بالطعم. لأنهم يرون ان العلة هي الطاء وهذا طبعا اه مخالف لما ذهب اليه المالکية والذین يقولون ان علة طعام الربا هي الاقتیات والادخار. ولما ذهب اليه الحنابلة - 00:02:51

والحنفیة الذين يقولون ان العلة هي الكيلو مثلا. آآ قياس الشافعیة هنا قياس لان هذه هذا الفرع مثلا العلة فيه العلة في التفاح اضعف من العلة مثلا في الارز الارز آآ طعام ربوی على جميع المذاہب - 00:03:11

بينما آآ التفاح ليس ربویا مثلا عند المالکية. فالعلة هي مظنة وهذا يسمی قياس العدوان. وقياس العدوان هذا قد تكون قد يكون الفرع فيه اولى بالحكم من الاصل وقد يكون - 00:03:39

اه مساوية اه لكن مع تطرقه لاحتمال الذي يجعل العلة ظنية فمثالمما الفرع فيه اولى بالحكم اه مثلا قياس العمیاء على العوراء في منع الاجزاء في الاضحیة الحديث نص في ان العوراء - 00:04:00

لا يضھي بها. فهل يضھي بالعمیاء؟ اذا قسنا العمیاء على العوراء الذي الظاهر ان العمیاء اولى ان الفرع هنا اولى بالحكم من الاصل الذي هو العوراء لكن هناك احتمال هو الذي ادى الى ان العلة مظنة وليس مقطوعا بها. لانه قد يقال ان - 00:04:21 هي عن التضحیة بالعوراء لضعف بصرها وذلك مظنة نقص انتفاعها مثلا بالنباتات والاكل ونحو ذلك. وان هذه العلة منتهیة بالعمیاء لان اهلها اصلا يعلفونها فلا لا يتزکونها ترعنی بنفسها فهم يقدمون لها - 00:04:47

الطعام باليديهم ولا يتركونها آتاً ترعى. فهناك احتمال اه يجعل العميا صالحة للتضحية اذا علنا بهذا الوجه لكنه ضعيف على كل حال  
يعرف بهذا ان قياس الادوان قد يكون الفرع فيه اولى بالحكم من الاصل - 00:05:10

وقد يكون مساويا ذلك كقياس الامة على العبد في السرايا العتق آما من اعتق آآ شخصنا نصيبا له لعبد قوم عليه ذلك العبد قيمة العدل. ووجب عليه ان يعطي شركاءه حصصهم اذا كان - 00:05:37

عنه ما يستطيع ان يفك به بقية ذلك العبد ليتحقق انه اه قياس اه الذي يظهر انه لا فرق بين العبد في هذا وبين الامة. الحديث نص فيه العبد. فالفرع هنا اه فيما يظهر مساو للاصل - 00:05:55

لكن هناك احتمال وهو ان الشارع قد يكون احرص على تحرير الذكور من الاناث لان العبد اذا حرر ارتفع به في الجهاد وفي بعض المصالح العامة التي لا تنفع فيها. الامام. فهذا - 00:06:22

الاحتمال وارد فلاجل ذلك مع ذلك بقي القياس قياس ادون. وان كان الكأس في الظاهر الظاهر ان الهرم مساو للاصل. نعم. والفرع للاصل بباعتث وفي الحكم نوعا او بجنس يقتفي. يعني ان الفرع ينبغي ان يكون تابعا للاصل. فيما يطلب من نوع - 00:06:42  
العلة او جنسها او من نوع الحكم او جنسه. فمثال المساواة فيما يطلب من من نوع العلة قياس الشدة المطربة في النبيذ على الشدة المطربة في الخمر فهي نوع واحد. هي بينهما وحدة نوعية. فالفرع هنا مساو للاصل فيما يطلبه - 00:07:09

من نوع العلة وهي نوع الشدة نوع. ومثال المساواة في آآ جنس العلة قياس القصاص في الاطراف على القياس بالنفس على القصاص في النفس بجامع الجناية. اه يقياس القياس يقياس اه القصاص في الاطراف - 00:07:39

على القصاص في النفس بجامع الجناية والجناية جنس وليس نوعا اه لان العلة في القصاص ليست هي القتل. لو كانت القتل لما صح في الاطراف لان قطع الاطراف ليس فيه آآ قصاص وانما هي آآ القتل العمد العدواني وهذا داخل تحت جنس آآ الجناية. فالجنس هو -  
00:08:05

الجناية. القتل نوع والجنس هو الجناية. فهنا اتحد الفرع مع الاصل في جنس آآ العلة اه ومثال اتحادهما فيما يطلب من نوع الحكم  
قياس القتل بالمثقل على القتل بالمحدد آآ بجامع آآ العمد العدواني - 00:08:35

اه القتل حكم وليس هو آآ العلة. والقتل نوعه القتل نوع يساوي الفرع هنا وهو القتل بمثقل الاصل وهو القتل بمحدد الذي لا خلاف فيه آآ فيما يطلب من نوع آآ الحكم. وبذل المساواة - 00:09:04

جنسي الحكم قياس بضع الصغيرة على مالها في الولاية قياس بضع الصغيرة على مالها في الولاية فلا خلاف في الولاية على مال اه  
الصغرى. فيقيس على ذلك وضعها اي ولاية النكاح عليها - 00:09:29

والولاية جنس فالفرع هنا ساوي الاصل فيما يطلب من جنس الحكم الذي هو الولاية. نعم ومقتضى الضد او النقيض للحكم في الفرع  
کوچي البيض. نعم يعني انه اذا عرض الفرع - 00:09:54

بما يقتضي ضده او نقيضه فان ذلك يبطله فيقع فيه وقع البيض وهي السيوف. اي يهدمه كما اه ويفسد كما تفسد السيوف الاجسام.  
فمثال مقتضي الضد ان يقول الحنفي مثلا الوتر واجب - 00:10:14

على التشهد بجامع مواظبه صلى الله عليه وسلم عليه. فيقول غيره من المالكية والشافعية والحنابلة من الجمهور. الوتر سنة. قياسا  
على ركعتين لفجر بجامع فعلهما معا في وقت صلاة مفروضة ولم يعهد من الشارع - 00:10:39

اه جمع صلاتين مفروضتين في وقت واحد. الوتر يصلى في وقت العشاء. فهو يصلى في وقت صلاة مفروضة وركعتنا الفجر يصليان  
ايضا في وقت صلاة مفروضة وهي وقت الفجر. ولم يعهد من - 00:11:09

وضع صلاتين مفروضتين في وقت واحد. قاسوا الوتر في عدم وجوبه على ركعتي الفجر فقالوا الوتروس الوتر سنة او الوتر هو تفتح  
واو هو تكسى وقرأ بهما بالمتواتر. هنا عارضنا اه - 00:11:29

اه حكم الفرع وهو قول القائل الوتر واجب عرضناه بضده فقلنا الوتر سنة. السنة ضد الواجب فنحن هنا عارضناه بالضد. فافسده ذلك  
وابطله كما تبطل السيوف الاجسام ومثال مقتضي النقيض - 00:11:49

ان يقول الشافعي يسن تدليث مسح الرأس. قياسا على الوجه. لانهما غرضان من فروض باسم الله. فيقول الجمهور من غير الشافعية مسح في الوضوء لا يسن تكراره قياسا على الخف. اذا عارضناه بقياسا - [00:12:10](#)

لکنهم قالوا يسنوا ونحن قلنا لا يسن. النسبة المنطقية بين يسن ولا يسن هي التناقض بينما النسبة بين اه يسن ويفرض الضدية. واضح؟ اذا المثال لول هو عرضته بالضد. وهذا المثال الاخير معارضته بالنكر. اذا هذا يبطله - [00:12:43](#)

كما تبطل السيوف كما تفسد السيوف آاالاجساد اه نعم بعكس ما خلاف حكم يقتضي وادفع بترجح لذا المعترض. بالعكس يا اخي حكم يقتضي. يعني انه اذا عرض بما هو خلاف ليس ضدا - [00:13:09](#)

ولا نقىضه وانما هو خلافه خلافان امران آااه متنافيان لكن يمكن اجتماعهما في ذات ثلاثة كالحلواة والسوداء مثلًا شيئاً اه معنيان متناهيان لكن يمكن ان يجتمعوا في ذات ثلاثة باان تكون حلوة سوداء مثلًا - [00:13:34](#)

اذا عرض بالخلاف فان هذا لا يبطله. مثال ذلك ان يقول القائل فالذى يرى ان ان اليمين الغاموس لا لا كفاره فيها كالمالكية اذا حلف الانسان مثلًا على امره يتيقن انه كذب. هذه تسمى من الغموض وهي اعظم عند الملكية من ان تكفر. لانها تغمض صاحبها - [00:14:00](#)

احبها والعياذ بالله فيقولون اليمين الغموض قول يأثم صاحبه فلا كفاره فيه قياسا على شهادة زور فيعارضهم من يرى ان اليمين الغامسة تلزم منها الكفاره كالشافعية باان يقول اليمين الغموض قول مؤكدة للباطل يظن به الحق - [00:14:29](#)

فيلزم منه التعزير. فهنا هم عارضوا لا تلزم به الكفاره على يلزمهم منه التعزير هل الكفاره ضد التعزير ليست ضده هل الكفاره عدم هل عدم الكفاره ضد التعزير ليس ضده وليس نقىضه وانما هو خلاف خلاف - [00:14:58](#)

يمكنا ان يقع التعزير بالكافاره ويمكن ان يقع بغيرها. مفهوم. اذا المعارضة بالخلاف لا تفسد وادفع بترجح يعني انه آآ عند المعارضة بما يقتضي الضد او النقىض يمكن لمن اعترض عليه كالمثلة التي ذكرنا يمكن ان يعترض عليها ان يدفع - [00:15:27](#)

بالترجح باان يرجح هو آآقياسه باكون علته قطعية او باكون مسلكه اقوى او نحو ذلك والشافعية ترد على مسألة المسح فقالوا حين قيل لهم اعتراض عليهم باان آآ المسح مسح الرأس مسح في الوضوء فلا يسن تثبيته كالمسح على الخفين - [00:15:51](#)

قالوا ان العلة في عدم تذليل المسح على الخفين ان تكرار المسح يفسد والخافف كما يفسدتها الفسل فليجل ذلك لم يطلب فيها التدليس بخلاف الرأس فان فانه لا لا يفسده ذلك. نعم - [00:16:14](#)

وعدم النص والاجماع على وفاته او جهه من الصلاة. منع الدليلين وحكم رأي ظهوره قبل يرى ذا مني. نعم. يعني ان عدم النص والاجماع اه على هذا الفرع اه اه اختلفوا هل من شرط الفرع في القياس - [00:16:38](#)

ان يكون غير منصوص عليه. اي لم يأت نص من الشارع بخصوصه. آا ولم ولم ينعقد اجماع على حكمه او انه لا مانع من ان تستعمل القياس في امر قد نص عليه الشارع بقياسنا على - [00:17:01](#)

وفق اه النص الشرعي ونجمع دليلين فنستدل على هذه المسألة بالنص ونستدل عليها بالقياس او نستدل عليها يا جماعة ونستدل عليها بالقياس. من منع اجتماع دليلين على مدلول واحد وقال انها ان هذا لا يصح - [00:17:22](#)

يشترط في الفرع ان لا يكون ثابتا بنص خاص به او اجماع. ومن لا فلا. والجمهور لا لا يرون المنع من تعدد الادلة فيجوز عندهم ان استعمل القياس تأكيدا لمسألة جاءت منصوصة او مجمعا عليها - [00:17:40](#)

والمراد هنا بالنص هو النص الخاص بالمسألة لا النص الذي يشمل اه الفرع والعرص لان ذلك تقدم الكلام عليه عند قوله وعندما يندرج الحكمان الى اخره. نعم اه قال اه ثم ختم اه مسائل الفرع بمسألة وهي ان حكم الفرع - [00:18:01](#)

آآ ينبغي ان يكون لا ينبغي ان يكون حكم الاصل متاخرًا عن حكم الفرد. اذا اردنا ان نقىض امرا على امر لا بد ان يكون الاصل حكمه تقرر وثبت قبل الفرع. مثلا فقهاء الانصار من الائمة الاربعة - [00:18:27](#)

لم يختلفوا في ان التيمم يطلب فيه النية. لانه عبادة غير معقوله المعنى. ولكنه مختلف بالوضوء هل تلزم فيه النية ام لا؟ فقال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوضوء لا يفتقر - [00:18:47](#)

الى نية. وكذلك الغسل لا يفتقر الى نية عنده. والجمهور على ان الوضوء والغسل يفتقر الى نية طبعا هو تردد الوضوء في الشبه بين طهارة الخبث التي لا تفتقر الى نية لانه مع طهارة بالماء - [00:19:07](#)

وآآ الشبه بالتييم. لكن هل يمكن اصلا آآ قياس الوضوء على التييم في اشكال لان التياب بينما شرع في السنة الرابعة والخامسة. قبل ذلك الصحابة كانوا يتوضؤون ولا يعرفون شيئا اسمه - [00:19:27](#)

اذا التييم كان له حكم متكرر الوضوء كان له حكم متكرر قبل التييم. فوجوب النية من عدم النية هذا الامر مفروض انه كان موجودا قبل وجود اه الاصل الذي نريده نحن ان نقيس عليه وهو التييم لان حكم التييم شرع - [00:19:51](#)

بعد الوضوء والصحافة ما كانوا يعرفون الا الوضوء عمر ابن يس رضي الله تعالى عنه عندما اصابته جنابة ولم يوجد ماء تمرغنا في في الارض. لانه لا يعرف آآ لا يعرف الا آآ - [00:20:11](#)

الوضوء او الغسل لا يعرف التييم. اذا قياس الوضوء على التييم فيه اشكال لان حكم الاصل هنا جاء متأخرا عن حكم الفرع فوضوء الوضوء شرع قبل نعم اختصر على هالقدر ان شاء الله بارك الله فيك - [00:20:25](#)